

النظام النقدي الدولي

• 1- المرحلة الأولى 1870 - 1914:

- النظام النقدي الدولي قام على أساس **قاعدة الذهب** والذي التزمت فيه مختلف الدول بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية نسبة إلى وزن معين من الذهب مع إعطاء الحرية في تصدير واستيراد الذهب.
- من مزايا نظام قاعدة الذهب، استقرار أسعار الصرف واستقرار مستويات الأسعار في الدول النامية، ودعم الثقة في النظام النقدي الدولي،

• لكنه تعرض لانتقادات منها

- 1 -استقرار أسعار الصرف الأجنبي أصبح على حساب عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي
 - 2 -والآثار العكسية التي نتجت عن انتقال الذهب بين الدول من خلال سوء توزيعه وتركزه في دول على حساب أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.
- وخلال هذه الفترة اتخذ انتقال رؤوس الأموال شكلين:
- الشكل الأول:** انتقال الذهب بين الدول وفقاً لحالة ميزان المدفوعات، حيث كان يتوازن تلقائياً من خلال دخول وخروج الذهب بحرية وعليه كانت تحركات رؤوس الأموال تابعة لحركة التجارة الدولية ووضعية ميزان المدفوعات.
- الشكل الثاني:** تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في صورة الاستثمار الأجنبي المباشر

2- المرحلة الثانية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام الصرف بالذهب):

- بعد الحرب العالمية الأولى، وخرجت كل الدول من **قاعدة الذهب** وانهارت الأسواق المالية وتقلص حجم التجارة الدولية، وتم منع عمليات تصدير واستيراد الذهب، ووقف تحويل العملات الورقية إلى ذهب.
- وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى **كأكبر دولة دائنة** وذات فوائض مالية كبيرة وأرصدة ذهبية ضخمة،
- عقد مؤتمر **للإصلاح النقدي** في بروكسل سنة 1920 وفي جنوى سنة 1922 ضم عدة دول منها فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، بغرض العودة إلى **نظام قاعدة الذهب، وتعزيز التعاون بين البنوك المركزية** لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- إذ حلت أزمة الكساد الكبير عام 1929 وخرجت الدول تباعاً عن الالتزام بقاعدة الذهب
- وسمح الخروج **بتعويم** مختلف عملات الدول وكان مرفقاً بتخفيضات كبيرة لأسعار صرف العملات المختلفة وهو ما أثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية.
- وجاءت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 ودمرت أوروبا اقتصادياً وتقلصت التجارة العالمية بشكل كبير.

3- نظام بريتن وودز: Bretton Woods

مع نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 توقف نهائياً العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي فتم إعادة فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات الدولية وهو ما استدعى ممثلي الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة بريتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 لعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة،

• حيث انبثق عن المؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

وتتمثل مهام نظام بريتن وودز في:

- الحفاظ على أسعار صرف مستقرة،
- خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه،
- تحرير التجارة الدولية بإزالة مختلف القيود التي تعيقها.
- وقبل انعقاد مؤتمر بريتن وودز طُرح أمام المؤتمرين مقترحين للشكل الجديد للنظام النقدي الدولي، أحدهما تقدمت به بريطانيا على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير جون مينارد كينيز John Maynard Keynes، والثاني تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية على رأس لسانها الاقتصادي هاري وايت Harry Dexter White.

المشروع الإنجليزي:

- قدم كينيز مشروعاً لإصلاح نظام النقد والصراف العالمي. هدفه تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي، وزيادة التبادل التجاري، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- وعليه اقترح إنشاء الاتحاد الدولي للمقاصة الذي يعتبر بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، وأطلق على العملة التي سيتم إصدارها The Bancor، حيث تتحدد حصة كل دولة في اتحاد المقاصة الدولي أساساً بحجم تجارتها الخارجية، وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب. والواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول تجاه بعضها البعض،

لكن هذا المقترح البريطاني قابله الرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. لأنه يحاول تحييد إمكانية الدول القوية في السيطرة على النظام النقدي الدولي الجديد باعتباره يركز على منح صلاحيات إدارة الشؤون النقدية والمالية لهيئة محايدة

المقترح الأمريكي:

استهدف انشاء مؤسسات دولية في شكل صندوق النقد الدولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، بحيث يجب على الدول الأعضاء تحديد قيمة عملتها بالذهب، وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.

وفي حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمان المتبادل بين الأعضاء، ويتكون المال الاحتياطي للصندوق من الذهب وعملات الدول الأعضاء والسندات الحكومية لبلادها، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بنظام الصرف بالذهب، والدولار قابل للتحويل للذهب في المدفوعات الدولية، ستكون العملة المستخدمة هي الدولار،

اقترح وايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس ما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات الأمريكية التي كانت تملك أنداك أكبر كمية من الذهب.

وكان الهدف من عقد اتفاقية بريتن وودز إذا وضع وتفعيل نظام نقدي دولي يحقق ما يلي:

- ضمان حرية التحويل بين مختلف العملات.
- وضع نظام يمنع تقلبات أسعار الصرف.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.
- وقد أسفرت الجهود على انشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

انهيار نظام بريتون وودز:

- خلال الفترة (1946- 1949)
- سجلت الموازين الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فائضاً كبيراً،
- وكانت الدول الأوروبية في طريقها للانتعاش الاقتصادي،
- وبدأت فوائض أمريكا في التناقص المستمر لتتحول إلى عجز سنة 1950
- واجه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزاً حاداً بل فاقت سرعة التراكمات الحد المرغوب فيه،

- وبدأت هذه البنوك ترفع معدل تحويل الدولار إلى ذهب من وزارة الخزانة الأمريكية،
- وفي سنة 1960 وصلت المستحقات الأجنبية الرسمية على مخزون الذهب الأمريكي تقريباً مخزون الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب جميعه،
- وبالتالي قام مالكو الأصول السائلة بتحويل أرصدهم من دولار إلى ذهب و عملات أجنبية خاصة الفرنك السويسري والمارك الألماني،
- فحولت كل من ألمانيا وسويسرا جزء كبير من التدفقات إلى ذهب للحد من تدفق راس المال المضارب إليها،
- وبدأت أسعار الذهب ترتفع في الأسواق الخاصة،
- شكلت عدة دول صناعية ما يسمى بمجمع ذهب لندن London Gold Pool في نهاية عام 1961 للدفاع عن 35 دولار كسعر للأونصة.

في منتصف 1965 ومع تصاعد الحرب في الفيتنامية ارتفعت معدلات التضخم في أمريكا وحدث ضغط لتخفيض قيمة الدولار في سوق العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت وقع الجنيه الاسترليني سنة 1967 تحت رحمة المضاربين، وتم تخفيض قيمته بنهاية العام وحدثت مضاربة قوية بينه وبين الدولار، مما دفع لارتفاع أسعار الذهب، وأخذ مجمع الذهب مرة أخرى يبيع الذهب لوقف ارتفاع الأسعار ونتيجة تقلص الاحتياطات من الذهب في الخزينة الأمريكية بشكل كبير، لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار، ارتباط الأسواق المالية ببعضها بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوروبية، هروب كميات كبيرة من رؤوس الأموال الأمريكية للخارج، وتحويل الدولار للعملات القوية، كل ذلك أدى إلى **مزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي**

- اضطر الرئيس الأمريكي آنذاك "ريتشارد نيكسون" ليعلن في 15 آب 1971 **قراراته التي اشتملت على:**
 - فصل ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب.
 - إلغاء قابلية التحويل وتخفيض قيمته الذهبية.
 - فرض رسوم إضافية على الواردات الأمريكية.
 - ووضع قيود على الاستثمارات الأمريكية في الخارج.
 - تخفيض المعونات الأمريكية الخارجية.
 - فرض قيود على الأجور والأسعار في الاقتصاد الأمريكي في محاولة احتواء التضخم المحلي المتصاعد.

- وكلها إجراءات اعتبرت المؤشر على نهاية نظام بريتن وودز وقاعدة الصرف بالذهب وفي كانون الأول 1971

تمت الموافقة على رفع سعر أوقية الذهب إلى 38 دولار بدلا من 35 دولارا للأونصة، الأمر الذي يعني **خفض قيمة الدولار بنسبة 9 %**، وفي ذلك الوقت رفع المارك الألماني بنسبة 17 % والين الياباني بنسبة 14%، ورفعت كذلك قيمة العملات الأخرى بنسب أقل بعد قرار الرئيس نيكسون في عام 1971 تغيرت معالم النظام النقدي،

- بداية بالاتجاه نحو نظام سعر الصرف الموعوم أو الحر،
- والتخلي عن قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب،
- الأمر الذي نتج عنه عدة تقلبات في أسعار الصرف
- وعليه تتحدد معالم هذا الأخير في العمليات التي تعد ضمن القواعد والإجراءات التي تحكم النقد العالمي، ويمكن تحليل هذه العمليات كما يلي:

* **سعر الصرف**: تميز سعر الصرف خلال فترة قاعدة الذهب بالثبات باعتماده على الدولار كعملة تبادل قابلة للتحويل إلى ذهب وفق 35 دولار للأونصة، لكن بعد انهيار نظام بريتن وودز عام 1971 والتخلي عن تحويل الدولار إلى ذهب، اعتمد سعر الصرف الموعوم، وتحول أكثر من 50 بالمئة من دول العالم إلى النظام الموعوم، مع بقاء الدولار الأمريكي العملة الارتكازية التي تتم على أساسها تسوية المبادلات التجارية وتسوية المدفوعات،

* **السيولة الدولية**: تعد أهم أشكال التعاون النقدي، وهي من مهام المؤسسات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بينما يعمل النظام النقدي الدولي على إدارة هذه العملية وفق إجراءات وقواعد تنظيمية تحكم حركة السيولة الدولية، بغرض تحقيق التوازن النقدي الدولي. ويعتمد النظام النقدي الدولي على الراهن على مجموعة من العملات السيادية، وهي عملات ذات سيادة وطنية تحظى بقبول دولي وذات قوة نقدية من بينها الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، اليوان الصيني.

- * **إدارة أزمة المدفوعات**: من أهم المشاكل التي تعترض عمليات النظام النقدي الدولي هي كيفية إدارة أزمة

المدفوعات الدولية في فترة غياب السيولة لدولة ما، وتتحدد المشكلة من خلال الحالتين التاليتين:

- الحالة الأولى: وجود عملة لبلد معين قابل للتحويل لكن ليس لها قبول في تسوية عملية شراء ممتلكات أو سداد مستحقات في الخارج أي أن عملة الدولة لا تنتمي لعملية السيولة الدولية.
- الحالة الثانية: عدم تجانس العملات الوطنية القابلة للتحويل مع العملات الأخرى المقبولة دولياً والتي تدخل ضمن السيولة الدولية.

• ومن بين أوجه القصور التي واجهت النظام النقدي الدولي الحالي نجد:

- عدم وجود آلية دولية لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات.

- الآثار السلبية للقرارات الاقتصادية التي تتخذها الدول الكبرى على اقتصاديات الدول الصغيرة.

- حدوث اضطرابات في تدفقات رؤوس الأموال بسبب غياب قاعدة دولية يتم الاعتماد عليها في التوسع

النقدي وتحديد معدلات الفائدة.

- عدم كفاية المصادر اللازمة لتوفير السيولة على المستوى الدولي.

تعريف: «بحقوق السحب الخاصة» **Special Drawing Rights** في صندوق النقد الدولي. وهذه وحدات نقدية يمكن استخدامها لتسوية الحسابات بين البنوك المركزية لتخفيف الطلب الدولي على الدولار على أن تدار هذه الآلية الجديدة من خلال مجموعة العشر الكبرى في الصندوق.